الشورى الاقتصادي
الثلاثاء ٣٠ ذو القعدة ١٤٢٥هـ الموافق ١١ يناير ٢٠٠٥م العدد (١٤٦٧١)
Tue.11 Jan 2005 .. 30 / 11/1425 - No (14671)

الإصلاحات القضائية هل ستعزز فرص الاستثمارات في بلادنا؟

■ مقولة أن رأس المال جبان يمكن أن تنتفي وتتلاشى سريعا في وجود تنفيذي لحكمة العدل أساس الملك ولذا فإن رأس المال سيبقى للعمل طالما وجد البيئة المناسبة الضامنة لتدوير حركته وقيامه بمزاولة الأنشطة الشرعية في كافة القطاعات. بلادنا منذ مدة ليست بالقصيرة دخلت في سباق مع الزمن لجذب الاستثمارات وإقامة المشروعات عن طريق الاستثمار المحلي والأجنبي ونجحت إلى حدما لكنها دوما تبحث عن الجديد في كل ما يسهل حركتهم ويعزز من تدفق هذا الاستثمار المتعدد الأغراض.

وأخيرا وبعد أن وضعت المزايا وأرست النظم القانونية لضمان وحماية وتشجيع تلك الاستثمارات ها هي ترفدهم الآن بضمان آخر يتمثل في شفافية القضاء وضمان استقلاليته ليكون محفزاً للمستثمرين في الوصول إلى بلادنا.

الإصلاحات القضائية ودورها في جذب الاستثمار موضوع هذا التحقيق وهاكم التفاصيل:

تحقيق/ أحمد حسن الطيار

د/ الجفري: استراتيجية تطوير القضاء تضمن الأحكام القيمة وحسن الأداء.. الاستقلالية.. الثقة المتبادلة

د/ العميثلي: ستسهم في خلق مناخ مناسب وأرضية صلبة لجذب الاستثمارات

خالد عفيف: نطمئن رؤوس الأموال والأيام القادمة ستشهد زيادة في التدفقات الاستثمارية

د. عدنان الجفري

د. قائد العميثلي

خالد أحمد جابر

قضاء عادل

● يؤكد الدكتور قائد عائض العميثلي استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء: إن الاصلاح القضائي يتطلب قضاء عادلا يشجع على نمو الاستثمارات الوطنية كون ذلك يعطي الطمأنينة لدى المستثمرين حول استثماراتهم في شتى المجالات سواء كانت زراعية أم صناعية أو سياحية مشيرا إلى أن فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية قد أرسى هذا المبدأ ووجه بصفته أيضا رئيس مجلس القضاء الأعلى باتخاذ كل الإجراءات نحو الوصول إلى قضاء عادل ومنصف يحظى بالمصداقية لدى كل المواطنين اليمنيين وغيرهم وهو هم تعمل الحكومة على تنفيذه الآن.

ويضيف الدكتور العميثلي: أن الإصلاحات القضائية تعتبر واحدا من أهم المحددات الهامة والحيوية التي تساعد على نمو وتطور الاستثمارات سواء كانت محلية أو خارجية فالقضاء العادل سيهيئ المناخ والبيئة المناسبة للمستثمرين لأنهم يجدون الطمأنينة وعدم الخوف على رأس المال.

ويمضي الدكتور العميثلي شارحا للميزة التي يوفرها القضاء العادل على الاستثمار بالقول اثبتت التجارب في العديد من الدول أن عدم توفر الأمن والاستقرار والبيئة المناسبة يؤدي إلى هروب رأس المال من منطقة إلى أخرى كما حدث في لبنان إبان الحرب فيما شهدت بلادنا خلال عقد السبعينات ارتفاعا في معدل نمو الاستثمارات وتدفقا في التحويلات الخارجية نتيجة للاستقرار كما يلاحظ الآن أيضا أن بلادنا ارتفع بها معدل المشاريع الاستثمارية بصورة ملحوظة في العديد من المجالات وعلى الأخص في عواصم المحافظات والمنطقة الحرة.

ويتوقع الدكتور العميثلي أن هذه الإصلاحات القضائية التي وجه بها فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية ستسهم بدون شك في العمل على خلق مناخ مناسب وارضية صلبة لجذب الاستثمارات وتطورها مستقبلا في اليمن.

ضمان رأس المال

● يؤكد الأخ محمد صابور باحث اقتصادي: أن الإصلاحات القضائية تعتبر الركيزة الأولى في جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية لأنها تشجعها على المضي قدما في مزاولة انشطتها بكل ترحاب واطمئنان وجعلها منتجة ومريحة للطرفين ويقول أن اصلاح القضاء أصبح هدفا لا تراجع عنه في بلادنا وقد مهدت الأعمال التي جرت خلال السنوات الماضية لقيام حزمة إصلاحات مهمة ذات صبغة علمية عالية تؤدي جميعها إلى رفد البناء القضائي بالمزيد من الوسائل والتي تصب مجملها في بث السكينة والاستقرار وحكم القانون على الجميع وهي بلاشك الظروف الأولى المطلوبة لتحفيز وجذب الاستثمار.

لأن العدل هو ضمان استمرارية بقاء رأس المال محفوظ من أي تطاول أو اتجاه للمساس به ويقول أن المستثمرين الأجانب لا يمكن أن يستثمروا في أي بلد إلا وقد لمسوا مدى استقلالية القضاء وتمتعه بالبث والانجاز وتنفيذ احكامه سريعا.

إجراءات

● اتخذ مجلس القضاء الأعلى في بلادنا مؤخرا عدة إجراءات أدت إلى عزل ٢٢ قاضيا واحالة ٨ قضاة أخرين للمحاسبة و٣ تحت النظر وهي إجراءات اتخذت طبقا للقانون وقد أتت تلك الإجراءات لتترجم صدق التوجه نحو إصلاح وتطوير القضاء من خلال تطهير أجهزته من العناصر الذين ثبتت إدانتهم بمخالفات أثناء ممارستهم لأعمالهم كما تم في نفس الاتجاه إحالة ١٠٨ قضاة للتقاعد بحيث يتيح هذا الإجراء رفد المحاكم والنيابات بدماء جديدة قادرة على استيعاب المتغيرات الجديدة والتعامل معها.

عمل دؤوب

● بدأت وزارة العدل بعمل كبير وجهد متواصل في مجال الإصلاح القضائي في اليمن بما يحقق الوصول إلى قضاء نزيه مستقل يثق به المواطنون ويلجأون إليه وقد بدأ العمل على دراسة وتشخيص المشاكل التي يعاني منها القضاء اليمني من خلال عقد مؤتمرات قضائية في المحافظات عام ٢٠٠٣م واشترك فيها القضاة وأعضاء النيابة والمهتمون بالقضاء والقطاع الخاص وقد خرجت تلك المؤتمرات بتشخيص للواقع وما يحمل من أخطاء وإيجابيات وأسفرت أيضا عن نتيجة موحدة وهي أن الجهات التي ستقوم بمهمة الإصلاحات القضائية متعددة تعمل ضمن منظومة متكاملة في الدولة وتنفذ الاصلاحات عبرها وهي وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا والنيابة العامة والمعهد العالي للقضاء وتم عقد القضاء إلى النور إذ ساهم مع المعنيين في بلورة الأفكار والرؤى التي تعمق مصداقية هذه الاستراتيجية وزودوها برؤيته حيال تحديث القضاء والذي سينعكس فعلا على إزدهار الحركة الاقتصادية في اليمن عبر جذب الاستثمارات المتعددة ويشير الأخ خالد أحمد جابر عفيف مدير عام الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية إلى أن التعديلات الأخيرة التي أجراها فخامة الأخ الرئيس بصفته رئيساً لمجلس القضاء الأعلى وأدت إلى تدوير القضاء في الجمهورية وإحالة مجموعة للمحاسبة تعد مبادرة طيبة من فخامته وتؤكد أن هذه المهمة أولوية خاصة.

مشيرا إلى أن القضاء هو ركيزة من الركائز الهامة للعمل في القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي إذ عندما يسمع هؤلاء أن القضاء صلح بمعنى أنه يحكم بالعدل يطمئنون إلى رؤوس أموالهم ويطمئنون إلى الاستثمار داخل اليمن ويعزفون عن اخراجه إلى الخارج وإلى مناخات اقتصادية أخرى منوها إلى أن الدولة اليمنية حاليا أصبحت جادة في الإصلاحات الاقتصادية مما يتطلب منها الجدية أيضا في الإصلاحات القضائية جملة واحدة.

وبحسب الأخ عفيف فإن القطاع الخاص اليمني لا يتوقف عند مفهوم الإصلاح القضائي على الوصول إلى عدل القضاة بل يمتد إلى مفهوم أشمل بشكل منظومة متكاملة لا تتعلق بالجانب التجاري أو بجانب الحسم في القضايا التجارية والخلافات بل يجب أن يكون القضاء نفسه مرتبطا بالأمن والأمن ناحية مهمة جدا لخلق مناخات استثمارية في اليمن فإذا بت القضاء في قضايا متعلقة بالاخلال بالأمن والسطو على الأراضي والأموال المتعلقة بالتعاملات البنكية والمتعلقة بالتعاملات بين التجار فإن المستثمرين سيطمئنون إلى رؤوس أموالهم واستثماراتهم ويواصلوها. لأن القضاء هو أساس العدل.

ترويج

●ويرى الأخ خالد عفيف أن النجاحات التي حققتها بلادنا في الإصلاحات القضائية بحاجة لابد من الترويج لها بين المواطنين إذ أن عيب هذه الاصلاحات أنها تمضي قدما دون أن يعرف بها المواطنون وهذا مهم جدا لأن إعطاء المواطن وتعريفه بالقضاء في بلده مهم ويصلة إلى قناعة بأنه جيد ويجب دعمه والتعامل معه مؤكدا أن القطاع الخاص سيزيد من استثماريته في اليمن بعد هذه الاصلاحات وستشهد الأيام القادمة تعاونا كبيرا في هذا الاتجاه.

السرعة

● تلعب السرعة في البت في القضايا دور الحسم في مصداقية نجاح القضاء في أي بلد وبالأخص في القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار إذ يقول المستثمرون أن الوقت لديهم من ذهب وهم بطبيعة الحال لا يحبذون مطلقا الدخول في خلافات أو قضايا يعللون ذلك بأن رأس مالهم لا ينبغي أن يجلب لهم المتاعب عند استثماره في أي بلد وإذا حصل ذلك فإنهم يريدون حلا سريعا يطبق فيه الحكم سواء لهم أو عليهم.

ويشرح هذه النقطة بالذات الأخ علي العسيلي رئيس فريق تطوير الحسابات القومية حيث يقول تضاف تكلفة القضايا إلى تكاليف الاستثمار لأي مشروع يدخل المستثمر فيه ومن هنا إذا خسرت القضية داخل المحكمة فهناك تكاليف تضيع على هذا المستثمر وبالتالي مبالغ ضخمة تهدر عليه.

وفي حالة أن يكون القضاء غير منجز للقضايا فإن التكاليف تزداد على المستثمرين لانهم يوكلون محامين ويدفعون لهم أموالا باهظة بمرور الوقت وعندهم أيضا الوقت ثمين ولذلك فهم لن يستثمروا مطلقا في حالة ما إذا كان سينتظرهم هذا المصير.

بالإضافة إلى ذلك يشدد الأخ العسيلي على تطبيق القانون على الجميع لأن أحد عناصر جذب الاستثمار هو وجود قوانين ولوائح تحدد كل الأمور المتعلقة بالاستثمار والتجارة وتكون مستوعبة لأي جديد يدخل على الواقع الميداني في قطاع التجارة كأمثلة التجارة الالكترونية والبصمة الإلكترونية والتعاقدات عبر الإنترنت وغيرها مما يحتم على الدولة الوفاء بها وتحصين قضاة يعلمون بها ويعرفون خباياها كما أن اللوائح القضائية يجب أن تكون ناجزة وغير قابلة لتعدد التفسيرات لان وجود قضاء سليم من العيوب يمثل مرآة مضيئة تجذب الاستثمار من كافة البلدان.

المحاكم التجارية

● يوجد في بلادنا خمس محاكم تجارية موجودة في صنعاء وعدن والحديدة وحضرموت وتعز وتعمل وزارة العدل على تفعيل أداء هذه المحاكم وتزويدها بمحتاجاتها من المستلزمات الإدارية والتأهيلية وقد أصدرت الوزارة العديد من التعاميم والمنشورات الهادفة لوضع الآليات الفعالة لسرعة البت في القضايا التجارية والاستثمارية وقضايا البنوك والشركات الأجنبية ابتداء بحصر القضايا وجدولتها كما تم عقد العديد من اللقاءات مع المانحين الممولين لبحث إمكانية دعم القضاء التجاري في مجال توفير المباني وتأهيل وتدريب القضاة.

وقد عقدت أول حلقة نقاشية بشراكة الجهات ذات العلاقة وخرجت بتوصيات شكلت لها لجنة من الشؤون القانونية والبنوك والغرف التجارية والاستثمار ووزارة الصناعة وهي تعمل حتى الآن في دراسة للمقترحات الرامية لتفعيل القضاء التجاري وسبل تحسين أداء المحاكم وصولا إلى مصفوفة المهام المطلوبة والخطوات اللازمة للتنفيذ وفق جدول زمني محدد كما تم الاهتمام بالمشاريع المتعلقة بالقضاء التجاري وتأهيل وتدريب القضاة التجاريين في دورتين داخلية وخارجية وتفعيل دور الإدارة العامة للمحاكم التجارية وتعديل العديد من النصوص القانونية المتعلقة بالقضاء التجاري ولدى الوزارة خطة زمنية لتحديث وتطوير أداء المحاكم التجارية وتسير بشكل جيد.

وإيمانا من أهمية المحاكم التجارية ودورها في تشجيع الاستثمارات وانعاش الاقتصاد الوطني بما يوفر الحماية الكاملة للحقوق والملكيات الخاصة ويضمن تنفيذ التعهدات والتعاقدات التجارية والإنمائية ويشير التقرير التقييمي لتنفيذ السنة الأولى من استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٣م إلى أن تحسين أداء المحاكم التجارية وتأهيل القضاء في المنازعات التجارية والاستثمارية وحقوق الملكية الفكرية أحد المكونات الأساسية لخطة تحديث وتطوير القضاء حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رئيس مجلس القضاء الأعلى رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٣م بشأن المحاكم التجارية تضمن تعديلات على القرار الجمهوري رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٩٩م بشأن المحاكم التجارية تهدف إلى تيسير التقاضي في القضايا والمنازعات التجارية وسرعة البت فيها.

وقد أكد القرار استمرار المحاكم الابتدائية التجارية في كل من أمانة العاصمة وعواصم محافظات عدن والحديدة وحضرموت وتعز وبواقع محكمة أو أكثر وفقا للحاجة والغى اشتراط عدم تجاوز قيمة الدعاوى والطلبات مليوني ريال لتمكين المحاكم الابتدائية ذات الولاية العامة في عواصم المحافظات والمديريات التي لا يوجد فيها محاكم تجارية النظر في كافة الدعاوى والمنازعات ذات الطابع التجاري.

وقامت وزارة العدل بوضع خطة لتحديث وتطوير المحاكم التجارية في كل من أمانة العاصمة وعواصم محافظات عدن وتعز وحضرموت والحديدة يتم تنفيذها خلال الثلاث السنوات ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧م بتكلفة ٤ إلى ٦ ملايين ريال للسنة الأولى كما تم في عام ٢٠٠٣م التوقيع على وثيقة مشروع تحديث العدل بتمويل من البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بمبلغ ٢,٢٠٧ مليون دولار لتعزيز تحديث المحاكم التجارية وتحقيق الربط الشبكي المعلوماتي وتدريب وتأهيل القضاة.